



الأسس والقرائن المنهجية الحديثة لتحقق العلم بالخبر  
 (دراسة استقراطية في مصادر المصطلح وأقوال النقاد)

The Methodological Basis and Circumstances  
 Of Acquiring Certitude about Narrations of Hadith

**Dr. Mir Akbar Shah**

*Assistant Professor, International Islamic University Islamabad*

**Abstract:**

*The scholars of Ḥadīth presented an innovative and critical methodology to know the validity of prophetic traditions, which evolved simultaneously with the emergence of the reports. Accordingly, no report, without any exception, is accepted unless it is passed through a critical analysis.*

*There are so many principles laid down by the Critics of Ḥadīth to inspect the authenticity of Aḥdīth, such as the connectivity of the chain of reporters, their desired characteristics and the chances of mistakes. These issues are discussed in detail, where they divide the Report (Ḥadīth) into the rejected and accepted one. And thus, the validity of Ḥadīth has been discussed, of course, in the latter portion.*

*But the scholars of the Ḥadīth do not address the matter of certainty and uncertainty with this specific term. And it might be due to that reasons their specialization does not comprise it. The writers in Ḥadīth terminology following the Jurists' way, mentions the certainty and vis-à-vis looking at the numbers of reporters. It seemed not perfect, because the certainty is not confined in the number only, but its sphere expands to circumstantial evidences as well, hints to which we find in a scattered form in the books of Ḥadīth terminology.*

*Thus, a comprehensive study of the desired is needed qualities in the reporter and the circumstantial evidences. And so, this article aims:*



Scan for Download



1. *to induct the foundations and clues to check the certainty of the report.*
2. *to highlight the innovative methodology of Ḥadīth Scholars in this regard.*

*In this article, the researcher finds several foundations and clues. The foundations are related to the reporters in personal, while the clues are connected to their relationship with knowledge and the circumstances surrounding the report.*

**Key Words:** *Ḥadīth, validity of Ḥadīth, Narrations of Ḥadīth, Narrators*

يمثل منهج البحث ميزة علمية تبرز مظاهره وتبين ثمراته حسب طبيعة المنهج ونتائجه، وبذلك تبين العملية الفكرية لأية أمة من الأمم تبرز أثرها في تقدم الحضارة الإنسانية في الجانب العلمي.

وقدّم المحدثون منهجاً إبداعياً ونقداً عملياً لحصول العلم بصحة الخبر، وقد ابتكروه، وطبقوه على الأخبار، ونشأ المنهج والأخبار متلازمين لم يفارق أحدهما عن الآخر.

وهذا المنهج الحديثي منهج نقدي لا يقبل الخبر دون محاكمة ونقد، ولا يقبل نسبة الخبر إلى قائله بدون ثبوت هذه النسبة إليه بنظرة علمية، وذلك في ضوء الأسس من ناحية اتصال سنده وأهلية رواته ووقوع الخطأ فيه، وعند النظر في هذه الكتب يظهر أنهم تناولوا هذه القضية في باب الكلام في الأخبار وتقسيمها، حيث قسّموا الخبر باعتبار القبول والردّ، أما قضية صحة الخبر فقد تناولها علماء المصطلح في مبحث الحديث المقبول ببيان شروطه بياناً مفصلاً.

لكن العلم بالخبر من ناحية القطع والظن لا يذكره المحدثون باسمه الخاص ( )، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، كما أشار إليه ابن الصلاح، وإنما ذكره علماء المصطلح لكنهم اكتفوا بتقسيم الخبر إلى قطعي وظني باعتبار عدد الرواة اتباعاً في ذلك طريقة أهل الفقه والأصول، وهذا محلّ نظر من وجهين: الأول: إفادة العلم بالخبر لا يتوقّف على التواتر ( )، الثاني: هذا تقسيم منطقي مبني على التجويز العقلي المجرد ( )، إذ ضابط حصول اليقين لا ينحصر في تعدد الرواة، بل يتوقّف على القرائن والملابسات المحيطة بالخبر، وهذه القرائن لم تُجمع مستوعبة في مكان واحد، بل توجد إشارات إليها منتشرة في مواضع مختلفة في كتب علوم الحديث وفي أقوال النقاد.

فالحاجة لا تزال داعية إلى معالجة القضية معالجة شاملة لجميع الجوانب المؤثرة في التوثيق من خلال أهلية الراوي وخبرته العلمية وظروفه الطبيعية، والشواهد الخارجية وغيرها من القرائن. وذلك باستقراء الأسس والقرائن المنهجية في مصادر أصول الحديث.

ومن هنا يتبين هدف البحث من نقطتين تاليتين :

١- استقراء الأسس والقرائن التي يحصل بها تحقق العلم بالخبر.

٢- إبراز الإبداع المنهجي عند المحدثين لتحقيق العلم بالخبر.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى أن هذه الأسس والقرائن المنهجية كثيرة ومتنوعة، واستطعت بجمع عشرين أسسا أو قرينة، فأما الأسس فتشمل أهلية الراوي المتمثلة في عدالته وضبطه كما تشمل أخذه الخبر بطريقة علمية مباشرة، مع سلامة روايته من المخالفة والغرابة.

أما القرائن المصاحبة لتوثيق الخبر، فهي متنوعة؛

منها ما تتعلق بالأدب والخبرة العلمية، مثل: التفريغ الكامل للعلم، وشدة الحرص على طلبه، وتحمل الخبر بالعناء، وممارسة الخبر والملازمة مع المصدر.

ومنها ما تتعلق بظروف الخبر، وهي: طواعية الظروف ومجانبة التعصب، وترك اتباع الهوى.

ومنها ما تتعلق بحال الخبر ومصدره، مثل: علو مكانة الخبر وبهاء أسلوبه ونقاء مصدره ومعرفة لغته.

ومنها ما تتعلق بالاعتضاد، مثل: حكم أهل الصنعة بصحته وتلقيهم بقبوله، وشهادة النص القرآني أو السنة المتواترة للخبر، ودلالة العقل السليم على موجب الخبر.

### مشكلة البحث:

السؤال المطروح هنا: ما هو الطريق المؤدية إلى توثيق الخبر؟ وللإجابة عن هذا السؤال يحتاج إلى الرجوع إلى كتب علوم الحديث، وعند النظر في هذه الكتب يظهر أنهم تناولوا هذه القضية في باب الكلام في الأخبار وتقسيمها، حيث قسّموا الخبر باعتبار القبول والرد، وتكلموا فيه عن اتصال الخبر، وأهلية الراوي من ناحية العدالة والضبط، كما قسّموه باعتبار طرق الخبر.

أما قضية صحة الخبر فقد تناولها علماء المصطلح في مبحث الحديث المقبول ببيان شروطه بيانا مفصّلا، لكن العلم بالخبر من ناحية القطع والظن لا يذكره المحدثون باسمه الخاص<sup>١</sup>

ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، كما أشار إليه ابن الصلاح، وإنما ذكره علماء المصطلح لكنهم اکتفوا بتقسيم الخبر إلى قطعي وظني باعتبار عدد الرواة اتباعاً في ذلك طريقة أهل الفقه والأصول، وهذا محل نظر من وجهين: الأول: إفادة العلم بالخبر لا يتوقف على التواتر<sup>٢</sup>، الثاني: هذا تقسيم منطقي مبني على التجويز العقلي المجرد<sup>٣</sup>، إذ ضابط حصول اليقين لا ينحصر في تعدد الرواة، بل يتوقف على القرائن والملابسات المحيطة بالخبر، وهذه القرائن لم تُجمع مستوعبة في مكان واحد، بل توجد إشارات إليها منتشرة في مواضع مختلفة في كتب علوم الحديث وفي أقوال النقاد.

فالحاجة لا تزال داعية إلى معالجة القضية معالجة شاملة جميع الجوانب المؤثرة في التوثيق من خلال أهلية الراوي وخبرته العلمية وظروفه الطبيعية، والشواهد الخارجية وغيرها من القرائن. وذلك باستقراء الأسس والقرائن المنهجية في مصادر أصول الحديث.

ومن هنا يتبين هدف البحث من نقطتين تاليتين:

١- استقراء الأسس والقرائن التي يحصل بها تحقق العلم بالخبر.

٢- إبراز الإبداع المنهجي عند المحدثين لتحقيق العلم بالخبر.

**التمهيد:**

**تعريف المنهجية:**

المنهج في اللغة: هو الطريق أو السبيل الواضحة البينة، وفي الاصطلاح: نظام طرق البحث المسلوكة للتوصل إلى المقصود<sup>٤</sup>.

وهذا البحث عبارة عن دراسة استقرائية شاملة يهدف إلى إبراز منهج المحدثين في توثيق السنة من خلال القرائن المحيطة بالخبر، وقد حاولت جاهداً جمع هذه القرائن التي بلغ عددها إلى إثنين وعشرين، ثم هي ليست أمورا نظرية بحتة فحسب، وإنما هي أمور تطبيقية وعملية في هذا المجال. والبحث مشتمل على المبحثين:

**المبحث الأول: الأسس المنهجية لتوثيق الخبر**

**الأسس المتعلقة بأهلية الراوي وكيفية أخذه**

**الأول: عدالة الراوي**

**الثاني: ضبط الراوي**

الثالث: الأخذ العلمي المباشر

الأسس المتعلقة بسلامة الرواية واعتضادها

الأول: السلامة من مخالفة الروايات الأخرى

الثاني: السلامة من الغرابة لا أصل له

الثالث: موافقة الآخرين على رواية الخبر

المبحث الثاني: القرائن المصاحبة لتوثيق الخبر

ما تتعلق بآداب الراوي العلمية:

الأولى: شدة الحرص على الطلب

الثانية: التفرغ الكامل للعلم

الثالثة: تحمّل الخبر بتكلف العناء

ما تتعلق بخبرة الراوي العلمية:

الأولى: ممارسة الخبر

الثانية: الملازمة مع مصدر الخبر

ما تتعلق بأحوال الراوي وظروفه:

الأولى: طواعية الظروف عند الأداء

الثانية: مجانبة التعصّب الشديد

الثالثة: ترك اتباع الهوى والبعد عن الأغراض الشخصية

ما تتعلق بحال الخبر ومصدره:

الأولى: علوّ مكانة الخبر

الثانية: بقاء أسلوب الخبر

الثالثة: نقاء مصدر الخبر

الرابعة: معرفة لغة الخبر

ما تتعلق بما يشهد للخبر:

الأولى: حكم أهل الصنعة بصحة الخبر

الثانية: تلقي أهل العلم الخبر بالقبول

الثالثة: شهادة النص القرآني أو السنة المتواترة للخبر

### الرابعة: دلالة العقل السليم على موجب الخبر

المبحث الأول: الأسس المنهجية لتوثيق الخبر

#### الأسس المتعلقة بأهلية الراوي وكيفية أخذه

لا ينفى على أيّ دارس أنّ أول أساس ارتكزت عليه توثيق الخبر أهليّة الراوي في أخذ الرواية ونقله، ولذلك تكون أهلية الراوي أدعى إلى إفادة روايته الثقة، وبالتالي يكون سببا في زيادة الصحة به بعد انضمام القرائن الأخرى.

وقد كان رواة الحديث ميدانا للبحث عند المحدثين، وقد اعتنوا ببيان صفات الرواة، وبذلوا جهودا في الكشف عن أحوالهم، واستخدموا في سبيل الحكم على الرواة وسائل دقيقة جدا بحيث لم يتركوا جانبا في الراوي إلا وتطرّقوا له، وسلّكوا في ذلك منهجية أوصلت في النهاية إلى التمييز بين من تقبل روايته ومن لا تقبل منه.

#### الأساس الأول: عدالة الراوي:

إن من شروط قبول الخبر مما يتعلق بأهلية الراوي عند جماهير أهل العلم أن يكون من عدل<sup>٥</sup>، لأن ثبوت العدالة تترجّح به جهة صدق الراوي على كذبه<sup>٦</sup>، ويسبّب الوثوق بالخبر كما أن فقد العدالة يسبّب عدم الثقة<sup>٧</sup>.

والمراد من العدالة استقامة المرء في دينه ومروءته<sup>٨</sup>، والاستقامة في الدين: أداء المأمورات، والاجتناب عن المحرمات، والاستقامة في المروءة: أن يفعل ما يزين من الآداب ويترك ما يشين<sup>٩</sup>. ولما ثبت ذلك وجبت معرفة عدالة الراوي، وعدالة الراوي تثبت باستفاضة الراوي وشهرته بين أهل العلم بفضلته وثقته، أو بتنصيب أهل العلم على عدالته<sup>١٠</sup>.

#### الأساس الثاني: ضبط الراوي:

الضبط هو الشرط الثاني في قبول خبر الراوي، وعدم الضبط هو السبب الرئيسي لخطأ الراوي وأمارة من أمارات ردّ الخبر، وإن ثبوت العدالة في الراوي وحدها لا تكفي لقبول روايته حتى ينضمّ إليها الضبط، فيتحقّق كمال الأهلية بهذين الشرطين.

وضبط الشيء في اللغة حفظه بالحزم<sup>١١</sup>. وفي الاصطلاح: فهم الخبر مع الإحاطة به،

والمحافظة عليه إن كان حفظا، وصيانته من التغيير إن كان كتابة<sup>١٢</sup>.

ولكون هذين الشرطين دعامة أساسية في تحقّق الأهلية لصحّة الخبر وقبوله، فقد كان المحدثون يثبتون في أمور الرواة تثبتاً في أعلى الدرجات، فلا يأخذون إلا حديث من يوثق به ديناً وورعاً، وحفظاً وضبطاً<sup>١٣</sup>.

ثمّ الطريق إلى معرفة ضبط الراوي تتبع لرواياته، وعرضها على أحاديث غيره من الحفاظ الثقات لتعرف مدى الموافقة والمخالفة لهم<sup>١٤</sup>.

**الأساس الثالث: الأخذ العلمي المباشر:**

الميزان النقدي الذي تُوزن به قيمة الخبر العلمية هو كيفية تحمّل الراوي وطريقة أخذه، وطريقة تحمّل الراوي لها علاقة وثيقة بالهدف الأساسي من الدراسة النقدية للحديث، وهو التوثق من صحّته، ومن هنا وجب أن يكون الراوي تحمّل الخبر بطريقة متّصلة، وأن يكون وقت تحمّله عالماً بما يسمعه، وهذا الاتصال أوّل شرط اشترطه المحدثون لصحّة ما ينقله الراوي، وهو أخذ الراوي الحديث بإحدى الطرق المعتمدة، وأرفع هذه الطرق أن يسمع من لفظ الشيخ، وهو الأصل في الرواية<sup>١٥</sup>.

### الأسس المتعلقة بسلامة الرواية واعتضادها

**الأول: السلامة من مخالفة الروايات الأخرى:**

مقارنة رواية الراوي بروايات الآخرين لها أهمية كبيرة في توثيق السنة حيث يتبين منها الموافقة أو المخالفة بينهم، فيتوصل بها إلى خطأ الراوي في روايته أو إصابته فيها، ولذلك اشترط علماء النقد لصحة رواية الراوي أن تكون سليمة من مخالفة الآخرين.

فإذا روى الثقات حديثاً ويرويه ثقة مخالفاً لما رواه الآخرون سمّي شاذاً، فكأنه شدّ عنهم، وإذا خالف أحد في روايته الآخرين مع كونه ضعيفاً سمّي منكراً<sup>١٦</sup>.

**الثاني: السلامة من الغرابة لا أصل لها:**

والغرابة رواية الراوي حديثاً بحيث لا يشاركه فيه غيره. والمراد من لا أصل لها أن تكون الغرابة بحيث لا يمكن احتمالها، ولم يرو معناها من وجه يصحّ، ويسمّى ذلك الحديث فرداً أو غريباً.

قال ابن الصلاح في تسمية الغريب أنه الحديث الذي يتفرّد به بعض الرواة، وكذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعض الرواة بأمر لا يذكر فيه غيره<sup>١٧</sup>.

والغربة في الحديث تكون مظنة لوجود العلة توجب التوقف فيه، لأن الراوي إذا روى حديثاً لا يشاركه فيه غيره يُظنّ به أن يكون قد وهم فيه. فإذا لم يرو معناه من وجه يصحّ، وتبيّن عند الأئمة النقاد بالقرائن المصاحبة للغربة وهم الراوي قضاوا بعدم صحة ذلك الحديث الغريب. وإذا تبين لديهم بالقرائن ضبط الراوي وظهر سلامته من الوهم قضاوا عليه بالصحة.

### الثالث: موافقة الآخرين على رواية الخبر:

من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر في صحّة الخبر وإفادة العلم بصدقه أن يوافق الراوي على روايته غيره، فإذا شاركه راو واحد تقوى خبره بذلك، وكلما كثّر المخبرون ازداد الخبر قوة، وكلما زادت طرقه زاد الوثوق بصحته، وأفاد العلم اليقيني بصحة نسبهته إلى قائله<sup>١٨</sup>.

وإذا بلغ عدد المخبرين إلى مبلغ بحيث تكون شواهد أحوالهم تنفي عن مثلهم الاتفاق على الكذب حصل العلم بخبرهم، ولا يتقيّد بعدد معدود، وإنما الضابط حصول القطع، فمتى أخبر هذا الجمع، وأفاد خبرهم العلم حصل القطع بخبرهم، وذلك يختلف باختلاف القرائن وأحوال المخبرين<sup>١٩</sup>.

ولأهمية هذا العامل الخارجي وجّه المحدثون اهتمامهم بطرق الأحاديث للتأكد من صحّتها، وبعد أن تتبّعوها ألفوا منها ماله طريق واحد، وماله أكثر، وقد اهتموا كذلك بجمع أسانيد الحديث الواحد، لما لذلك من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي.

### المبحث الثاني: القرائن المصاحبة لتوثيق الخبر

#### ما تتعلق بأداب الراوي العلمية:

المراد بالأداب العلمية الموصفات والأخلاق في الراوي المنسبة لشرف العلم المطلوب، وهو علم الحديث النبوي، فمنها: أن يكون الراوي حريصاً على طلب العلم، وقد تفرّغ لحصوله، وأن يكون تحمّل الخبر بتكلف العناء. وهذه الآداب والأوصاف أمور أساسية لإجادة عمل التحصيل، هذا ولم يكتف المحدثون بأهلية الراوي للأداء الصحيح، بل راعوا أحوال الراوي وأوصافه المطلوبة للتحصيل.

**الأولى: شدة حرص الراوي على الطلب:**

إن أول ما ينبغي أن يتّصف به الراوي شدة الحرص على طلب الحديث، والشغف في تعلّمه، فإن لم يكن له حرص لم يُجد الحفظ والضبط ولم يُحسن الرواية، وكلّما كان الراوي أشدّ حرصاً في العلم وكانت رغبته وإرادته في ذلك أتمّ، كان ما يحصل له من العلم أجود وأحسن<sup>٢٠</sup>.  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: احرص على ما ينفعك<sup>٢١</sup>.  
وقد حرص الصحابة على تلقي الحديث عن الرسول، فأكثرُوا ملازمته، وآثروا مجالسته على أعمال الدنيا، وربما أناب أحد من يحضر مجلسه ويبلغه ما فاته من العلم، ويدلّ على حرصهم كثرة سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>٢٢</sup>، وذهابهم في طلب الحديث<sup>٢٣</sup>.

**الثانية: تفرّغ الراوي الكامل للعلم:**

الراوي إذا تفرّغ لحصول الحديث والرواية ويُصرف إليه شغله، ويُجمع همه كان أقدر على حصوله من غيره، وبالتالي يجعله مصدراً أوثق ممن لم يتّصف بالتفرّغ<sup>٢٤</sup>.  
قال الإمام أبو يوسف: "العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلّك"<sup>٢٥</sup>.  
وقال الإمام ابن معين: "من يطلب الحديث أن لا يفارق محبرته ومقلّمته"<sup>٢٦</sup>.

**الثالثة: تحمّل الراوي الخبر بتكلف العناء:**

من أوصاف طالب الحديث أن يقاسي عناء الطلب ومشقة الرحلة وصعوبة التحصيل للتثبت من الأحاديث، وهذا ممّا يساعد على رسوخ الكلام في الذهن، فإذا استقرّ الحديث في الذهن كان أقرب إلى الصواب وأبعد من الوهم.  
ولذلك فقد اعتنى الصحابة والتابعون ومن بعدهم بطلب الحديث عناية فائقة، وتحمّلوا في سبيل ذلك عناء مشقة، وحصلت لهم بما قوة في أخذ الحديث<sup>٢٧</sup>.

**ما تتعلق بخبرة الراوي العلمية:**

لا شك أنّ مدار صحة الخبر غالباً أهلية الراوي المتمثلة في العدالة والضبط، لكنّ خبرة الراوي العلمية تزيد الخبر قوة في الصحة، وترفع قيمته العلمية فوق ذلك الحكم الأصلي المستفاد من العدالة والضبط.

فالراوي إذا كان متّصفاً بالأوصاف العلمية كان أوثق ممن ليس كذلك، وكان خبره أصحّ مما لم يكن راويه كذلك، وبالتالي تزيد في الثقة على صحّة خبره.

### الأولى: ممارسة الراوي الخبر:

إن الآخذ في طلب علم من العلوم يكون عنه كالأجنبي، ولا تحصل له فيه ملكة إلا بعد ممارسة طويلة، وعلم الحديث لا بدّ فيه من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فالممارسة تعين على ثبوت المحفوظ ودوامه وهي من أقوى أسباب الانتفاع به<sup>٢٨</sup>.

ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "تذاكروا الحديث فإن حياته المذاكرة"<sup>٢٩</sup>. ولذلك اهتم المحدثون بممارسة الحديث ومذاكرته من أجل حفظه وإتقانه<sup>٣٠</sup>، واهتمامهم بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة فيقسمونهم باعتبار قلة الممارسة وكثرتها، وهذه الخبرة يتمكن الناقد من تمييز الأحاديث عند المعاينة، ويشبه في ذلك معرفة الصيرفي حيث يعرف جودة الدينار والدرهم الخالص والمغشوش منها عند المعاينة<sup>٣١</sup>.

### الثانية: ملازمة الراوي مع مصدر الخبر:

إذا لازم الراوي شيخه زمانا، وطالت مصاحبته له تصير له بذلك ملكة قوية بحديثه، وتجعله مصدرا موثوقا لما يروي، ويكون أحسن سياقاً واستقصاء لحديثه وأتقن له ممن ليس كذلك. ولأهمية هذا الأمر فقد كان الصحابة أطلالوا مجالسة النبي صلى الله عليه وسلم وأكثروا ملازمته لتلقي الحديث، وهكذا كان شأن أهل الحديث وحملته أنهم لازموا من روى عنه ملازمة طويلة، فحصل لهم بذلك الاختصاص بشيوخهم، وهذا الأمر يزيد حديث الراوي قوة في الصحة. ثم إنّ هؤلاء الصحابة الكرام من بالغ حرصهم ربما الواحد منهم لازم النبي صلى الله عليه وسلم، فهاجر الأهل والأوطان، كما لازم أبو هريرة رضي الله عنه<sup>٣٢</sup>، وبعضهم ربما كانت تشغله طلب المعيشة لكنّه يتناوب على النبي صلى الله عليه وسلم كي لا يفوته من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٣٣</sup>.

### ما تتعلق بأحوال الراوي وظروفه:

إن أحوال الراوي النفسية والظروف التي أحاطت به من العوامل التي تتوقف عليها قيمة رواية الراوي وثاقه وأمانته، وبالتالي تؤثر في توثيق روايته<sup>٣٤</sup>، فلا بدّ من كشف أحوال الراوي وظروفه. والمنهج النقدي الحديثي منهج موضوعي شامل، حيث لم يكتف المحدثون بمجرد استقامة الراوي في دينه ومروءته، بل لاحظوا العوامل الداخلية، واهتموا بالكشف عن اتجاهاته وميوله.

**الأولى: طواعية ظروف الراوي عند الأداء:**

إن من الأمور المهمة في نقد رواية الراوي دراسة الظروف المصاحبة للراوي عند أدائه الرواية، فينبغي أن تُفحص هذه الظروف لنعرف أمكرها كان في ذلك أم طائعا؟<sup>٣٥</sup> فإذا كان عمل الراوي برضاه غير مكره عليه، بأن يكون عند تحمّل الحديث طائعا، وحين أدائه مختارا، كان ذلك دليلا لاستقامة عمله، وقرينة لصيانة نقله.

هذا وقد كان عمل المحدثين في كلّ العصور في ظروف مواتية مكنتهم أن يؤدّوا ما تحمّلوه عن اختيار من غير إكراه.

**الثانية: مجانبة الراوي التعصّب الشديد:**

الأحوال الطبيعية للراوي من الأمور الأساسية التي تؤثر في ثقة الراوي وأمانته، فإذا كان الراوي متعصبا لمذهب تعصبا شديدا وروى حديثا يؤيد رأيه ولم يرد من غير طريقه كان ذلك مظنة تهمّة، ولزم أن يستراب به.

وذلك؛ لأن إفراط عصبية الإنسان لأحد وشدة ميله إليه يحمله على التغيير في الحديث، وهذا مما يبعث على الاسترابة بنقله، ومن كان بهذه الصفة لا يؤمن عليه الكذب<sup>٣٦</sup>.

وإذا كان الراوي بريئا عن العصبية كان ذلك أكثر ضمانا لبراءته عن التهمّة. ولذلك كان علماء الحديث في نقلهم الأحاديث في غاية البعد عن الميل الشديد والعصبية، ولم يؤثر فيهم ميلهم إلى رأي أو مذهب في نقل الأحاديث والكلام على الرواة.

**الثالثة: ترك اتباع الهوى والبعد عن الأغراض الشخصية:**

من الأمور التي تبعث على الاسترابة برواية الراوي اتباعه هوى نفسه، لأنّ اتباع الهوى يغيّر اتجاه صاحبه، ويجعل الهدف عنده هو تحقيق هوى نفسه، فلا يكون الراوي معتمدا في عمله ولا أمينا في روايته إلا إذا كان مُجانبا للهوى ومتحرّيا للصواب.

وقد كان المحدثون في أداء الحديث ونقله في غاية التجنّب عن الأهواء النفسية والأغراض الشخصية، فلا تغلبهم الأهواء أن تصدّهم عن الحقّ، وهذا مما يجعل منهجهم موضوعيا وعلميا.

## ما يتعلق بحال الخبر ومصدره

### الأولى: علو مكانة الخبر:

إن العناية بالشيء تكون باعتبار مكانته علوا ونزولا، فكلما كانت مكانته عالية كانت العناية بأخذه أكثر، والاهتمام بضبطه أشد.

والسنة هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة بعد القرآن، ومن هنا علم السنة النبوية من أشرف العلوم وأجلّها، وعلو مكانة السنة عنيت الأمة الإسلامية بتحصيلها وحفظها وفهمها عناية بالغة، وحظيت بهذه العناية البالغة ما لم يحظ بها خبر نبي من الأنبياء ولا وثيقة من الوثائق التاريخية.

وقد نقل لنا الرواة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في الشؤون كلّها، وهذه العناية بدأت في العهد النبوي، واستمرت بعد وفاته جيلا بعد جيل<sup>٣٧</sup>.

### الثانية: بهاء أسلوب الخبر:

إن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم عليه من النور والبهاء في العبارة والقوة في الأسلوب والحسن في البيان ليست لغيره من الناس، لأنّه قد أوتي جوامع الكلم.

قال الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل"<sup>(٣٨)</sup>.

ولذلك يعرف نقاد الحديث الكلام مثل كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام الذي لا يشبه كلامه. كما قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: "نعلم صحّة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة"<sup>(٣٩)</sup>.

وهذه الخبرة العلمية والملكة النقدية تحضّل بطول المذاكرة وزيادة الحفظ والتمرس المستمرّ في ذلك هو الذي يجعل الناقد يعرف ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز، فيميز كلام الرسول من كلام غيره<sup>(٤٠)</sup>.

### الثالثة: نقاء مصدر الخبر:

إن مصدر الخبر لا يكون على حالة واحدة، بل له أحوال مختلفة، فالمصدر إما أن يكون قد نقي ورتّب، أو يكون المصدر مشوشاً، ومصدر الخبر إذا كان نقيّاً يكون أسهل تناولا، وأما إذا كان مشوشاً فيحتاج إلى مجهود أكثر<sup>(٤١)</sup>.

والتأمل في المصادر الحديثية في شتى المجالات يجد أنها مع كثرتها في أعلى درجات القيمة من ناحية حسن الترتيب العلمي وجودة التنسيق الفني، كما أنها تمتاز بتنوع طرقها وتفنن تصنيفها، وهذه الصفة العلمية تسهل في تناول الخبر ونقده، وتساعد في تقريب نفعه.

#### الرابعة: معرفة لغة الخبر:

لا يخفى أن الألفاظ دالة على المعاني، ومعاني اللغة تختلف بحسب القائل وموضع القول، كما تختلف باعتبار العصور والأقاليم، ومعرفة مدلول اللفظ تتوقف على معرفة لغته، ولهذا ينبغي معرفة لغة الخبر لتحديد المعنى الحقيقي.

ومن هنا اشترط المحدثون في الراوي أن يكون عالماً بمعنى الكلام وموضوعه، وكان الصحابة أرباب اللسان وأعلم الناس بمعاني الكلام، وقد سمعوا كلام الرسول وشهدوا أفعاله، فكانوا أعلم الخلق بأحوال الأقوال والأفعال<sup>(٤٢)</sup>.

#### ما يتعلق بما يشهد للخبر:

والمراد بهذه القرائن أمور خارجة غير ملازمة للخبر دائماً بل تشهد لصحة الخبر، وهذه القرائن إذا انضمت إلى الخبر تفيد العلم بصحته وتقوي صدق الخبر.

#### الأولى: حكم أهل الصنعة بصحة الخبر:

من الأمارات التي تؤيد صحة رواية الراوي أن يركب أهل الصنعة خبر الراوي وحكموا بصحته، وهذه الشهادة من ناقد من نقاد الحديث بإتقان حفظ الراوي أو صحة حديثه تفيد زيادة العلم بخبره.

يقول الإمام مسلم: إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ للروايات، العارفون بما دون غيرهم<sup>(٤٣)</sup>.

#### الثانية: تلقي أهل العلم الخبر بالقبول:

من أقوى القرائن التي تُفيد في توثيق الخبر وصحة نسبه إلى قائله أن يتلقى الأمة خبر الراوي بالقبول، والمراد من تلقي الأمة بالقبول أن يكون خبراً عن أمر اجتمعت الأمة على تصديقه أو تلقته الكافة بالقبول وعملت بموجبه.

قال الخطيب عند ذكر أقسام الأخبار وطرق صحّة الخبر: "وقد يستدلّ أيضا على صحته بأن يكون خبرا...اجتمعت الأمة على تصديقه أو تلقته الكافة بالقبول وعملت بموجبه لأجله" (٤٤).

ذكر العلامة ابن تيمية مذهب جمهور أهل العلم في حكم خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملا به أنه يوجب العلم (٤٥).

ولذلك لم يكن أخذ الحديث مقصورا بالرواية فقط، بل كان المقصود من الأحاديث العمل بها، وعلى هذا فقد استمرّ عمل الأمة على سنة النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا العصر، وحين يقتزن الحديث بالعمل يزداد العلم بصحته ويرتفع من إفادة الظن إلى درجة إفادة القطع.

#### الثالثة: شهادة النص القرآني أو السنة المتواترة للخبر:

من الأمور المتعلقة بالخبر التي تؤيّد صدق الخبر وتفيد العلم بصحته أن يكون الخبر مشتقاً على أمر يشهد لمعناه أو يقتضيه النص القرآني أو السنة المتواترة، أو يكون الخبر موافقاً لما تحدف إليه الشريعة (٤٦).

ومثل هذه الشهادة تعتبر قرينة قوية يستدلّ بها على صحّة الخبر، وذلك؛ لأنّ الأخبار الشرعية تخرج من مشكاة واحدة، فإذا كان خبراً مطلوباً صحته وشهد له خبر ثابت صحيح كان ذلك دليلاً على صحته (٤٧).

ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يؤخذ ذلك كمقياس عام، فالمحاكمة ليست بوحدها مقياساً لمعرفة ثبوت الأحاديث أو عدم ثبوتها، لأنه لا يلزم أن يكون ما وافقه النص القرآني من المرويات قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم بالضرورة، وكذا كلّ ما تظهر في مخالفة منها لمنطوق القرآن لا يشترط فيه عدم تعارضه صلى الله عليه وسلم له بالقول فيه، لأن المخالفة هنا لا تعني مجرد عدم التعرض له من قبله صلى الله عليه وسلم لاتفاق الأمة على أنه يبيّن مقصود القرآن (٤٨).

#### الرابعة: دلالة العقل السليم على موجب الخبر:

إن دلالة العقل السليم على موجب الخبر من القرائن الخارجية التي تفيد العلم بصحة الخبر، وذلك لأن السمع الصحيح لا يخالف العقل الصريح (٤٩). لكن دلالة العقل وحده لا يصلح أن يجعل مقياساً عاماً ومعيّاراً مستمراً لمعرفة صحّة الأحاديث أو عدم صحتها؛ لأنّ في

الأحاديث ما هو متشابه أو ما يتصل بالغيبيات والمعجزات والصفات، ولا يصلح في شيء منها الاستعانة بالعقل البشري المحدود.

قال الخطيب البغدادي: "فالطريق إلى معرفته (يعني الخبر)..... أن يكون مما تدلّ العقول على موجبِه (٥٠).

### بعض نتائج البحث:

١. وفي النهاية أودّ أن أذكر بعض النتائج التي توصلت إليها بعد الدراسة:  
إن منهج المحدثين في توثيق السنة منهج متكامل من جميع الجوانب، وذلك؛ لأنه قائم على أهلية الراوي وأوصافه العلمية وأحواله النفسية والظروف المحيطة به، كما أنه مبني على ملابسات الخبر وشواهده.
٢. الأمور الأساسية لصحة الخبر وقبوله هي عدالة الراوي والضبط والاتصال وسلامة الخبر من المخالفة والغرابة.
٣. منهج المحدثين في توثيق السنة مبني على مجموعة من القرائن التي يعرفها الناقد بالخبرة العلمية والصناعة الحديثة، والتي تكسب ثقة حول صدق الحديث.
٤. ومن هنا تبرز جهود المحدثين في التوثيق، وهي جهود عزيزة في وجودها وفريدة في نوعها، بحيث لم تكن أمة من الأمم بدراسة الأخبار التاريخية أو بتوثيق الروايات المنقولة عن الأنبياء عناية الأمة الإسلامية بسنة نبيها (٥١).
٥. المنهجية الموضوعية المتكاملة عند المحدثين تدلّ على حفظ السنة النبوية وعلى إفادتها العلم واليقين، ولا يبقى أي وجه للنقاش في قطعية السنة أو ظنيها على أساس التواتر والآحادية أو على كونها معمولة وغير معمولة بها؛ لأن التواتر والعمل من ضمن القرائن، وليس هما الأساس الوحيد، بل هما من أجزاء منهج التوثيق، وهو مشتمل على جميع القرائن المختفة بالخبر.



This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licence.

## الحواشي والمصادر:

- ١ - قال ابن الصلاح ف كتابه ص ٣٤: "ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم.
- ٢ - قال إمام الحرمين الجويني: "لا يتوقف حصول العلم بصدق المخبرين على حدّ محدود وعدد معدود، ولكن إذا ثبتت قرائن الصدق ثبت العلم به". البرهان في أصول الفقه، عبد الملك أبو المعالي الجويني، ١/٣٧٤، تحقيق: د. عبد العظيم محمود، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- ٣ - علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص ٣٣.
- ٤ - انظر: لسان العرب لابن منظور ٢/٣٨٣، مادة نَحَج، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، الطبعة الثالثة، معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار، ٣/٢٢٩١، عالم الكتب، ٢٠٠٨م، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- ٥ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٤، حققه عبد اللطيف وماهر ياسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- ٦ - تقويم الأدلة في أصول الفقه، للدبوسي أبي زيد عبد الله بن عمر م ٤٣٠هـ، ص ١٨٤، تحقيق: خليل محيي الدين، الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.
- ٧ - قال الإمام الناقد محيي بن معين: "آلة الحديث: الصدق والشهرة والطلب". المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص ٤٠٦.
- ٨ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٨٠، حققه أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي، المكتبة العلمية، مدينة المنورة، والمستصفي للغزالي ص ١٢٥.
- ٩ - انظر: فتح المغيث ١/٣٢٥، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٣.
- ١١ - الصحاح مادة ضبط، ٣/١١٣٩، لسان العرب مادة ضبط، ٧/٣٤١، دار صادر، بيروت، الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ١٢ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٢.

- ١٣ - انظر: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، ص ٥٥، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧م، ١٤١٨هـ، الطبعة الثالثة، وورد عن ابن سيرين: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم". أخرجه الإمام مسلم في مقدمة الصحيح ١/١٤.
- ١٤ - وقد لخص الإمام ابن الصلاح هذه الطريقة بقوله: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان". علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٧.
- ١٥ - انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٥٢.
- ١٦ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٦-٨٠.
- ١٧ - المرجع السابق ص ١٥٧.
- ١٨ - انظر: مقدمة في أصول التفسير، ص ٢٩، الإمام ابن تيمية، مكتبة الحياة، بيروت، ٢٠٠٨م، ١٤٩٠هـ.
- ١٩ - ينظر: البرهان للجويني، ١/٣٧٤، والبحر المحيط، بدر الدين الزركشي ٣/٢٩٧.
- ٢٠ - انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/١٨٢، ت: د. الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ. قال سفيان بن عيينة: "إنه لا ينفع هذا العلم إلا من كان له طبع في العلم" المحدث الفاضل للخطيب، ص ٥٥٨، الدكتور محمد عجاج، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة.
- ٢١ - أخرجه الإمام مسلم في الصحيح، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز ح(٢٦٦٤) ٤/٢٠٥٢، حققه الشيخ محمد فؤاد، بيروت، إحياء التراث العربي.
- ٢٢ - ويدل على حرص أبي هريرة رضي الله عنه على الحديث ما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد ظننت يا أبا هريرة! أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث. وذلك لما سأله عمن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة؟ أخرجه الإمام البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث ح(٩٩) ١/٤٩، حققه الدكتور مصطفى ديب، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠٨م، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة.
- ٢٣ - يدل عليه ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما، لرجل من الأنصار بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا فلان! هلّم فلنسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فأثمّ اليوم كثير. أخرجه الدارمي في السنن، باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه، ١/٤٦٧.
- ٢٤ - السنة ومكانتها للسباعي بتصرف، ١/٣٤٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م، ١٤٠٢هـ، الطبعة الثالثة.
- ٢٥ - المحدث الفاضل للخطيب ص ٥٥٨.
- ٢٦ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/١٨٤.

- ٢٧ - أخرج الإمام الدارمي في السنن، باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه، ٤٦٧/١، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إن كان ليلغني الحديث عن الرجل فآتيه، .... فيخرج، .... فأسأله عن الحديث. ويدل عليه ما رواه عبد الله بن بريدة رضي الله عنه في رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رحل إلى فضالة بن عبيد رضي الله عنه وهو بمصر لسماع حديث واحد. المرجع السابق ٤٦٨/١.
- ٢٨ - فتح المغيث للسخاوي ٣٨١/٢.
- ٢٩ - العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد ٣٧٦/٢، المحقق: وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م، ١٤٠٨ هـ، الطبعة الأولى.
- ٣٠ - قال إسحاق ابن راهويه: "كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل وابن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٣/١.
- ٣١ - الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ٢٥٥/٢. قيل لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٢/١، إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢م، ١٢٧١ هـ، الطبعة الأولى.
- ٣٢ - ماروي في جواب أبي هريرة رضي الله عنه حين زعموا أن أبا هريرة، يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: كنت رجلا مسكينا، أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، ... أخرجه الإمام مسلم في الصحيح في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه ١٩٣٩/٤، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٣ - أخرج الإمام البخاري في الصحيح في كتاب العلم، باب التناوب في العلم ٤٦/١، عن عمر رضي الله عنه أنه كان هو وجار له من الأنصار يتناوبان النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٣٤ - ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٤٣٤.
- ٣٥ - انظر: النقد التاريخي، لأنجلو وسينووس، ص ١٢٧، ترجمه: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٩٨١م.
- ٣٦ - توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري ٧٥١/٢، المحقق: الشيخ عبد الفتاح، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٩٥م، ١٤١٦ هـ، الطبعة الأولى.
- ٣٧ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د. أكرم ضياء العمري، ص ٢٠، بساط، بيروت، الطبعة الرابعة.
- ٣٨ - رواه الراهمزمي في المحدث الفاصل ص ٣١٦، والخطيب في الكفاية ص ٤٣١.
- ٣٩ - الجرح والتعديل ٣٥١/١.
- ٤٠ - ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص ٢٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٤١ - انظر: النقد التاريخي، لانجلو اوسينوبوس، ص ٨٩.
- ٤٢ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٩٨.
- ٤٣ - التمييز للإمام مسلم (ص ٢١٨). وانظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني، ٣٣٣/١، المحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م/ ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- ٤٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٦، وليس المراد كل الأمة من خاصة وعمامة كما هو ظاهر الإطلاق بل المجتهدون من الأمة. انظر: توضيح الأفكار للصنعاني، ٩٣/١، حققه أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى.
- ٤٥ - مقدمة في أصول التفسير، ص ٢٨.
- ٤٦ - أخبار الأحاد في الحديث النبوي، عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، ص ٧٧، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م/ ١٤٠٨هـ.
- ٤٧ - قال الخطيب البغدادي: "وقد يستدل أيضا على صحّة الخبر بأن يكون خيرا عن أمر اقتضاه نصّ القرآن أو السنة المتواترة". الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٦.
- ٤٨ - نظرات جديدة في علوم الحديث للشيخ المليباري، ص ٢٩، تحت عنوان: محاكمة الأحاديث إلى القرآن والعقل.
- ٤٩ - انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، ٣/٣١٠، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.
- ٥٠ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٦.
- ٥١ - انظر: منهج النقد عند المحدثين، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص ١٠٠، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٩٩٠م/ ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة.